مزارعو تهامة.. بين سياسة غائبة.. وانتاجات فائضة !!

جمعية وادي المنصر تقف مع المزارعين وتناشد الوزير بتعويض المتضررين

تهامة أرض زراعية.. أرض الذهب الأبيض وتعد من أكبر المناطق التي يشتهر سكانها بالزراعة وتربية المواشي نظراً لخصوبة التربة وتوفر مياه الري وتنوع المناخ حيث يصل معدل الذين يعملون في النشاط الزراعي والحيواني حوالي ٧٠٪ من السكان وبرغم تلك المميزات إلا أن المزارعين مازالوا يعانون من عدم الخدمات الزراعية بالشكل المطلوب إذ يفيد البعض منهم ان فروع البنك الزراعي تضع أمامهم إجراءات تتعارض مع إمكانياتهم البسيطة مما يكبدهم خسائر كبيرة ناهيك عن الفوائد التي تزداد في حالة كساد المحاصيل الزراعية فينتج عن ذلك عدم قدرة المزارعين على تسديد تلك القروض في المواعيد المحددة.

التحقيق التالي يلقي الضوء على الموضوع:

تحقيق/ محمد علي الجنيد ـ خالد محمد عطية

بدايتنا من مديرية التحيتا ذات الأرض الخصبة .. أرض النخيل والتمور والذهب الأبيض "القطن" وأغلب أبنائها يعملون في الزراعة رغم ما يعانيه بعض المزارعين إلا أنه يظل تمسكهم بأرضهم قوياً.. يحدثنا المزارع قاسم قائلاً: ان زراعة النخيل ما سقط ما قمش .. لا يخرج ولا يوجد له دعم من الحكومة رغم اننا نسمع بوجود دعم من سنوات لكنه خبر في ادراج الرياح وأرباح التمور (لا تخارج) فقد عملوا لنا مصنع للتمور وقام آخرون بشراء المحصول بأرخص الأثمان إنها احتيال على المزارع حطموه وأصبح المزارع هدفاً للمسؤولين ولا نرغب في زراعة النخيل ولا يخارج حتى مع العامل ما بالك بالرعوي وهذا هو حال جميع مزارعي المديرية.

وفي منطقة السويق مركز تجمع التمور لبيعها قابلنا المزارع هادي مشرعي قال:

ان المزارع يحتاج إلى دعم من أسمدة وسم وأشجار النخيل تحتاج للمياه الوفيرة ومع ذلك الوضع لا يخارج وتجد مصنع التمور يقاول عليه وبعض الوكلاء يشترونه حسب أمزجتهم حتى أصبح الرعوي محطم ولا يستطيع الإيفاء بمطالب الشقاة .. فالمزارع ما حصده قام بإعطائه للشقاة.. والنخيل إذا أعطي مياه أكثر أصبح المزارع مديون وقد يسجن في ديون الناس.

وتجد أرض المغرس تعيش بين العطش والتصحر الذي جعل أغلب المواطنين يغادرون منازلهم بسبب الكثبان الرملية التي داهمتهم، ومعاناة المزارعين في القروض التي أخذوها من البنوك كبنك التسليف الزراعي الذي يمثل عقبة كبيرة جداً أمام المزارعين وهناك مزارعين باعوا مزارعهم لسداد مديونية البنك والبعض غادر المنطقة هرباً من عساكر البنك.

التصحر والكثبان الرملية تهدد أبناء منطقة المغرس.. وكلاء التمور هل سيظلون يحتكرون سعره لصالح المصنع محطمين المزارعين المثقلين بالديون؟ وإلى متى تظل مشاكل المزارعين بلا حلول وما دور وزارة الزراعة والري والمهندس سويد وأيضاً أين دور الهيئة العامة لتطوير تهامة من ذلك؟!

أضرار فادحة

ويبقى المزارع يعيش في حيرة من أمره لا يدرك أين يضع قدميه بين كماشة الجمعيات أو بين سندان البنك ومعاناة المزارعين ليس لها حدود أينما وجدوا ولا تدرك وزارة الزراعة والري شيئاً من تلك المعاناة وأيضاً دور الاتحاد التعاوني الزراعي ربما يكون هو الآخر غائباً .. نحاول الوقوف على بعض مشاكل ومعاناة المزارعين في أرض تهامة ونترك المجال للمزارعين أنفسهم يثرثرون عن همومهم معاناتهم.

المزارع حميد عبدالله حميد بمرارة الأسى يتحدث قائلاً:

قمنا بزراعة القطن وتوسعنا جداً في ذلك بحسب المساحة الزراعية والإمكانيات لدينا.. ولكن قدر الله وما شاء فعل ,حصلت نكبة ومات الزرع "المحصول" وكان ذلك نتيجة سوء المكافحة لاستخدام بعض المبيدات الحشرية المنتهية الصلاحية وربما التالفة مما نتج عن ذلك احراق محصول القطن الذي رش بمبيد منتهي تالف وبذلك أصبح انا الخسران الوحيد من هذا المفعول الفاسد الذي حرمني من محصولي ورزق أولادي.

ويقاطعه مزارع آخر حسن عبدالله صغير خضري بقوله:

أن الجمعيات الزراعية تعاونت مع المزارعين وقدمت لهم بذور وأسمدة وديزل وقروض ١٠٪ عند الجني قبل التوريد لكن المزروع المحصول تعرض للحرق ومات ولم نحصل إلا على البير والقطن الموجود، ولكن لا تقدم الجمعيات قروض أو مال إلا إذا وجدت لديك محصول ونحن لم نستطع ان نقوم بتوريده أي القرض في العام الماضي واما هذا الموسم فالمشكلة تكمن في ارتفاع سعر مادة الديزل ونحن قمنا برش المحاصيل الزراعية ونسبة الديزل ٥٠٪ ولكن المشكلة الحقيقية في الجانب المادي.

بينما المزارع راجح حسن هبة أفندي له رأي مشابه ويمدح الجمعيات الزراعية بقوله:

محصول القطن بما يسمى الذهب الأبيض في العام الماضي لم نستفد منه ولا ندري ما هي الأسباب وراء ذلك؟

رغم الرش المستمر ربما يكون الرش تم بمبيدات تالفة ومنتهية مما أدى إلى اتلاف المحصول كاملاً، ولكن الجمعيات الزراعية تقدم اسهامات للمزارعين مثل "القصب وشبكة ومساعدات مالية وعينية للمزارعين وغيرها يبقى المزارع هبة محمد حسن ألضابطي حزينا جداً بسبب الخسارة الكبيرة التي تعرض لها العام الماضي بسبب تلك المبيدات التالفة التي تم بها رش محصول القطن حيث قال:

كان لدي ١٢ معاد كلها مزروعة بالقطن وتم رشها كبقية المزارعين الذين رشوا محاصيلهم ولم أعرف ان تلك المبيدات كانت تالفة وغير صالحة للرش حيث تضررت كثيراً من ذلك الاهمال وكانت سبعة معاود هي المتضررة وهذه مساحة كبيرة وخسارة جداً علي كمزارع ولا أدري كيف أعوض تلك المصيبة التي كسرت عظم ظهري وإن شاء الله يكون هذا العام عام خير وهذه الحملة الجديدة كانت جيدة وأيضاً الرش جيد ونحن نحمل الهيئة العامة لتطوير تهامة مسؤولية ذلك.

غياب الإرشاد الزراعي

أجهزة الإرشاد الزراعي متى تستعيد عافيتها ومتى تقوم بتنفيذ الأنشطة الإرشادية الزراعية.. هناك موازنة مالية تشغيلية للإدارة العامة للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة والري، متى يتم تشغيل أجهزة الإرشاد وتقديم الخدمة الفنية الزراعية للمزارعين لتحسين الإنتاج وزيادته بما يساعد على تحسين مستوى معيشة المزارعين المستهدفين.

مكتب الإرشاد الزراعي بمديرية الخوخة ما يزال حتى الآن تحت سيطرة احد الضباط رغم مغادرته المديرية ولا ندري متى يتم تسليمه للإدارة المختصة ومتى يمارس دوره وكثرت التوجيهات الرسمية بتسليمه وآخرها من العقيد محمد صالح شملان محافظ الحديدة ولكن لا ندري ما هي الأسباب وراء عدم تمكين المدير المسؤول عليه واخراج ذلك الضابط "العقيد" وأين دور الهيئة العامة لتطوير تهامة من ذلك ولماذا الصمت الدائم منها؟

سياسة غائبة؟!

أما المزارع علي سالم سعيد من زبيد أكد مواجهتهم للعوائق والمشاكل الذي قال:

ان أهمها عدم وجود سياسة تسويق لفائض المحاصيل الزراعية وغياب الخدمات الكاملة لتغطي احتياجات المزارعين حيث ان الزراعة في توسع وأكد بان رصيد المزارع أرضه وليس لديه رصيد في البنوك تغطي تلك الخسارة التي يتعرض لها فيضطر ـ للأسف الشديد ـ من أجل تعويض خسارته إلى بيع المواشي أو جزء من أرضه.

وتسأل أبو صالح قائلاً: لماذا لا توجد شبكة تسويق جيدة ومراكز تجميع أولية في المناطق البعيدة وذلك لفحص ومعرفة سلامة المحصول الذي سيتم ارساله الى الأسواق وتوريد محصول الطماطم الفائض مثلاً إلى مصانع الطماطم بدلاً من استيراد صلصة الطماطم من الخارج.

ويشكو المزارع سالم مثنى بألم وحسرة قائلاً:

عرفت نفسي في المعاناة التي تبدأ بالحقيقة وتنتهي بالوهم والآمال الزائفة ففي الواقع قامت المؤسسة العامة للغزل والنسيج "القطن" بداية الأمر بتقديم بعض البذور وكذا الديزل ثلاث مرات وبعد ذلك توقف الدعم من المؤسسة والحقيقة ان احوال مزارعي القطن صعبة للغاية اليوم بعد توقف المؤسسة عن تقديم الدعم لهم.

حاولنا الحصول على البذورر ولكن بدون جدوى حتى أننا اضطررنا الى بيع بعض المواشي "الاغنام" التي نملكها من أجل شراء البذور ومازلنا ننتظر الدعم.

بين شقي الرحى!!

أكد الكثير من المزارعين أنهم يعانون من صعوبة شراء الوسائل والمعدات الزراعية وان محاصيلهم تتعرض للآفات الحشرية مما يعرضها للتلف ويعرضهم ايضاً للخسارة وكذلك لا توجد جمعيات تعاونية زراعية تقوم بدورها بصدق من أجل خدمة المزارعين وليس لا بتزازهم كما هو موجود اليوم وانهم يعيشون بين شقي الرحى.. الجمعيات التعاونية الزراعية وعدت بتقديم مشاريع لخدمة المزارع ولكن لم تقدم أي شيء.

ولكن قيل ان هناك جمعيات قدمت لمزارعيها خدمات ونأخذ منها جمعية وادي المنصر ونترك رئيس الجمعية الاخ عبدالله علي قادري يحدثنا عن ذلك بقوله:

هناك عدة جمعيات ظهرت من أجل خدمة المزارعين ولكن مع الأيام أتضح عكس ذلك وأصبحت ابتزازية للمزارع، بينما نحن في الجمعية حاولنا قدر الامكان التوضيح والخروج بالجمعية من ذلك النفق الضيق حيث وصل عدد المساهمين في الجمعية ٣٠٠ مساهم وسعت الجمعية من خلال تعاون المزارعين بأنفسهم ومن أجل مصالحهم والحفاظ على كيانهم الحقيقي حاولوا جاهدين دعم الجمعية بكل ما لديهم من أجل توفير خدماتهم الزراعية وفعلاً تحقق الهدف وبدأنا بتوفير قطاع الغيار وقمنا بتقديم الحراثات للمزارعين وبذلنا كل امكانياتنا من أجل تخفيف المعاناة عن المزارعين .. وتعتبر مادة الديزل من أكبرالمشاكل لدى المزارع، وقمنا بمتابعة وزارة الزراعة والري من أجل كشف المتورطين ومحاسبة الجناة الذين كان لهم دور في احراق واتلاف مساحات واسعة وكبيرة من محصول القطن بسبب حملة الرش لتلك المساحات المزروعة بمحصول القطن بمبيدات تالفة ومنتهية الصلاحية وتم تشكيل لجنة للتحقيق في تلك القضية وتم اللقاء بالوزير المهندس حسن سويد الذي وعد بتعويض المزارعين المتضررين بمقدار عشرة ريالات لكل كيلو قطن ونحن مازلنا ننتظر الوفاء للمزارعين بما وعد به أبن الأرض المهندس سويد وزير الزراعة والري .. ولكن المارعين تقبلوا قرار الحكومة برفع مادة الديزل وغيرها وأقرت الحكومة عدد من القرارات لمعالجة أوضاع المزارعين وللأسف لم يتحقق شيء غير رفع مادة الديزل استنفذت كل مدخراتهم المادية وأيضاً ما لديهم من مواشي وغيرها بسبب عدم تقديم القروض من المؤسسة العامة للغزل والنسيج الا بنسبة ضئيلة جداً ولدفعة واحدة، وبدأ الموسم وتم استزراع المساحات الواسعة من القطن والذي يعتمد أساساً على الري من الآبار.

وأضاف رئيس جمعية وادي المنصر عن حال المزارعين وواقعهم البائس بقوله:

ان احوال المزارعين يرثى لها ومحاصيلهم تموت أمامهم عطشاً وهذا يسهم في حرمان وضياع الموسم عنهم ويشكل كارثة حقيقية لهم.

اهتمام ودعم!!

وفي الهيئة العامة لتطوير تهامة تطرق رئيس الهيئة محمد الغشم قائلاً:

في الفترة الأخيرة ارتفعت المساحات بمحصول القطن ولكن هذا الموسم انخفضت المساحة بسبب التغيرات في ارتفاع سعر مادة الديزل أدى بالمزارعين ان يخلصوا زراعتهم في القطن وأصنافه إلى المعاملة بين المزارعين والمؤسسات التي تستلم منهم الاقطان غير واضحة سواء كانت في القروض البيضاء التي تقدمها لهم المؤسسة، بالنسبة للديزل لم يقدموا لهم سيولة اضافية لان السعر لا يتناسب مع تكلفة الانتاج في وحدة المساحة لابد من سعر يرضي المزارع والمهمة الأساسية مكافحة القطن والإرشاد الزراعي فالهيئة تقوم بارشاد المزارعين ويوجد لدى الهيئة ٥٥ مركزاً إرشادي وتوجد مراكز لا يصلح فيها زراعة القطن يوجد أكثر من ٢٠ مركزاً زراعياً جواره يزرع القطن، ونحن نعمل ونقيم ندوات نحاول من خلالها إرشادهم بكيفية زراعة القطن وحمايته ولكن أغلب المزارعين لا يقومون باجراء العمليات الزراعية التي يحتاجها القطن ويزرع أغلبية المزارعين كل عام القطن في نفس المكان ولا يهتمون بمكافحة محصول القطن وبتنظيم الحملة للقطن، ونحن لا نستطيع ان نكافحه لعدم توفر الامكانيات اللازمة ولابد ان يزرع القطن في أماكن مختلفة ونحن ليس مقصرين وان الميزانية غير كافية للاسهام في كل مركز إرشادي.

غياب التسويق

تهامة في محافظة الحديدة تحتل المرتبة الأولى في انتاج المحاصيل الزراعية في مختلف الأصناف ـ الحبوب ـ الخضروات ـ الفواكه ـ البقوليات ـ المحاصيل النقدية ـ الاعلاف ـ احتلت محافظة الحديدة المرتبة الأولى في انتاج المحاصيل الزراعية حيث بلغ ١٠٥١٤٩٤ طناً من إجمالي الانتاج في الجمهورية اليمنية البالغ ٣٨٣٥٢٨٩ طناً بنسبة ٢٧,٤٪ وغيرها من المحاصيل الزراعية وهذا مؤشر طيب لاهتمام المزارعين في زيادة الرقعة الزراعية والحفاظ على المساحة والتوسع فيها رغم المعاناة والصعوبات التي تواجه المزارعون في تهامة ومازال المزارعون يطالبون بدعم حكومي يدفع بعملية الانتاج وتوسعة الرقعة الزراعية حتى يصبح أداة فاعلة في الانتاج الى جانب النهوض في عملية التسويق الخارجي والذي لا يزال يعاني من الضعف والتعثر في عملية التسويق للقيام بدور أفضل.

مدير عام صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة م/ الحديدة للصحيفة :

من أهداف الصندوق تحسين مستوى المعيشة لصاحب المنشأة

استطعنا تمويل 174 منشأة من الصناعات الصغيرة وفّرت 167 فرصة عمل

يعتبر صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة من المؤسسات التمويلية المتخصصة والمستقلة مالياً وإدارياً التي أنشئت وفقاً للقرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢م وتمارس نشاطها على أسس اقتصادية وتجارية ولكي نتعرف على أهم الانشطة التي يقوم بها الصندوق ألتقت الصحيفة الاخ/ عبده علي احمد عيسى مدير عام الصندوق وكانت حصيلة اللقاء التالي :

لقاء / سناء يونس

بداية تحدث الاخ مدير عام الصندوق عن أهم الانشطة التي يقوم بها الصندوق قائلاً :

يقوم الصندوق بتمويل ذوي الدخل المحدود من ٢٠٠ ألف الى ٤ ملايين ريال ويهتم بالجانب النسائي والجانب الانتاجي والجانب الصناعي والجانب الخدمي ويقوم بتمويل كافة الانشطة في المجالات التجارية والخدمية وتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الداخلية والخارجية واستخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة واستكشاف فرص الاستثمار الممكنة في هذا القطاع وتقديم المشورة والمعونة الفنية لها وذلك في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي تمويل المشاريع الصغيرة وتمويل النساء العاملات وتقديم القروض الموسمية.

تحسين المستوى المعيشي لصاحب المنشأة او العمل

وأشار في سياق حديثه الى واقع القروض وتأثيرها على الصناعات والمنشآت الصغيرة بالقول :

عندما نعطي قرضاً نتوقع منه أشياء كثيرة وهو تحسين المستوى المعيشي لصاحب المنشأة او العمل فعندما يتحسن وضعه المعيشي يعكس الاداء على منشآته ونقوم بشراء أجهزة ومواد للعميل وعندما تنجح المنشأة يقوم بتوظيف عامل او عاملين يساعد في امتصاص جزء من البطالة وبالتالي يكون مستقلاً وله تأثير على الدخل القومي .

من ٢٠٠ ألف الى ٤ ملايين ريال

وأفاد بأن الحد الادنى للقروض ٢٠٠ ألف ريال والحد الاعلى ٤ ملايين ريال ويوجد للحد الاعلى شروط صعبة تكون مشاريع على مستوى يكون لها تأثير فمثلاً يريد العميل مكينة كبير بمبلغ (١٥) ألف دولار أما البقالات الصغيرة فنقوم بمساعدتهم بمبالغ بسيطة .

وألمح الى أن إجمالي القروض بلغت ١١٤ مليوناً و ٣٢٠ ألف ريال مولت ١٧٤ منشأة وصناعة استطعنا من خلال تمويل هذه المشروعات توفير فرص عمل لـ ١٥٠ عاملاً و ١٧ عاملة وساهمنا في القضاء على البطالة .

وقال يوجد لدينا هدف التوسع خارج الحديدة فمثلاً بيت الفقيه وباجل والقنواص والزيدية نقوم بفتح مكاتب اتصالات وعملية التوعية بين الشرائح المستهدفة من هذه القروض والتعريف باهميتها ومردوداتها الايجابية على تحسين الدخل القومي للفرد من خلال تمويل لهذه المشاريع .

نقوم بتمويل مختلف الصناعات والمنشآت الصغيرة

المشاريع التي يقوم الصندوق بتمويلها فهي مشاريع في المجالات التجارية والصناعية والخدمية ماعدا المواصلات (الباصات) وما شابه والاسكان والصيد لأن ذلك من اختصاص بنك التسليف الزراعي فلانحب أن ندخل في غير مجال اختصاصنا ونحن نقوم بتمويل الفئة المستهدفة ذوي الدخل المحدود من اصحاب المنشآت الذي سبق ذكرها ونقوم ايضاً بتمويل الصناعات الحرفية فقد اجرينا بتجربة في الدريهمي وقمنا بتمويل بحدود عشرة او خمسة عشر تقريباً ولكن تلقينا متاعب كثيرة ونقوم بتمويل الجانب النسائي في حدود ٦٠٠ ألف فنحن نمول الناس التي تعمل في النشاط النسائي .

صعوبة الضمانات للمرأة

مشيراً الى أن المرأة تواجه صعوبة في الضمانات فكثيرمنهن تضع الذهب كضمانة ومنهن من تأتي بضمانة من جهة العمل رغم صعوبة ذلك ولكن نحن نتعاون مع المرأة كونها وفية .

نحاول ان نتجاوز الصعوبات

أما بالنسبة للصعوبات فلاتوجد عوائق كثيرة وإنما عوائق مثل تأخر الدفع والتعامل مع جهات الأمن والقضاء ولكنا نحاول أن نتجاوز هذه الصعوبات .